التقرير السنوي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنة 2022 حول النفاذ إلى المعلومة

يندرج إعداد التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

ويتضمّن هذا التقرير تلخيصا لما تمّ إنجازه بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في مجال تكريس حقّ النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2022.

وقد تمحورت أبرز الإجراءات ذات العلاقة بتكريس مقتضيات حق النفاذ إلى المعلومة حول ما يلي:

1. تحيين مقرّري المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه.
2. تطوير موقع الواب الخاص بالهيئة مع تطوير قاعدة بيانات الموقع.
3. الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة.
4. إرساء منظومة التصرّف في الأرشيف الخاصّ بالهيئة ودعمه بالموارد البشرية اللازمة.

I. تحيين مقرّر المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه:

تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في مرحلة أولى تعيين السيد ماجد دربال نائبا للمكلّف بالنفاذ إلى المعلومة بموجب مقرر ممضى بتاريخ **08 أفريل 2022** (ملحق عدد 1)، ثمّ في مرحلة ثانية تمّ إجراء تحيين عُيّن بموجبه المعني بالأمر مكلفا بالنفاذ إلى المعلومة (**المقرّر عدد 2023/04 بتاريخ 09 جانفي 2023**) والسيد منير عدالة نائبا للمكلف بالنفاذ إلى المعلومة (**المقرّر عـدد2023/05 بتاريخ 09 جانفي 2023**).

II. تطوير موقع الواب الخاصّ بالهيئة:

عملت الهيئة على تحسين وتطوير موقع الواب الرسمي الخاصّ بها من أجل نشر وتحيين المعلومات والمعطيات الخاصّة بالهيئة ووضعها على ذمّة العموم في شكل قابل للاستعمال وذلك خاصّة من خلال نشر:

1. التقارير السنوية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية:

توّلت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية نشر التقارير السنوية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021 في صيغة (PDF) قابلة للتحميل.

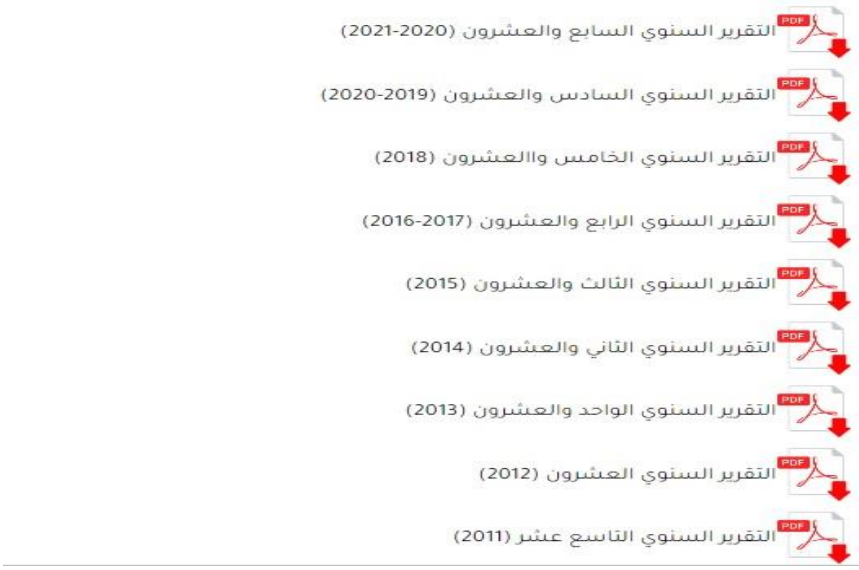

2. الدراسات والأدلة:

تولّت الهيئة نشر جميع الدراسات والأدلة التي أصدرتها خلال السنوات الأخيرة من عملها والتي تتمثّل بالخصوص فيما يلي:

- " دليل الممارسات الناجحة في نشر التقارير الرقابية " بمناسبة انعقاد الندوة السنوي للهيئة في يوم 29 جوان 2021.
- الدليل المنهجي للمتفقّد الإداري والمالي في تونس.
- دليل الممارسات الفضلى من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات والمنشآت العمومية (باللغة الفرنسية).
- دراسة خصوصية تهمّ العشرة أخطاء أكثر شيوعا في مجال التصرّف العمومي.
- دليل المتصرف العمومي من أجل إجتناب أخطاء التصرّف.

3. الميزانية المرصودة للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية سنة 2022 وتفصيلها:

- **ميزانية سنة 2022**

1. الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الأول : نفقات التأجير (1.440.000 دت)

الفصل	الفقرة	البيان	المبلغ
911101	2201	المرتب الأساسي والتدرج	250.000
	2202	المنح الخصوصية القارة	680.000
	2203	المنح المرتبطة بالوظيفة	188.000
	2204	المنح الخصوصية المتغيرة	6.000
	2205	منحة الإنتاج	25.000
	2206	منحة الساعات الإضافية	7.000
	2213	المنح العائلية	4.000
	2214	المساهمات المحمولة على المشغل	240.000
91124	2201	تأجير الأعوان المتعاقدون	40.000
		المجموع	**1.440.000**

2. الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الثاني : نفقات التسيير (230.000 دت)

الفصل	البيان	المبلغ
911201	استهلاك الماء والكهرباء و الهاتف	25.800
	الاقتناءات	95.500
	التعهد والصيانة والنظافة	31.750
	لوازم المكاتب والمطبوعات والتوثيق والإعلام	17.900
	مصاريف الإعلامية واستغلال المنظومات والاشتراك بشبكة الأنترنت	25.050
	مصاريف المهمات والاستقبالات والنقل والإكساء	14.100
	الندوات والتكوين والرسكلة	12.000
	نفقات مختلفة	7.900
	المجموع	**230.000**

3. الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الثالث :نفقات التدخلات (15.000 دت)

الفصل	البيان	المبلغ
91302	تدخلات لفائدة تعاونيات خصوصية	15.000

4. توزيع ميزانية سنة 2022 حسب الأقسام

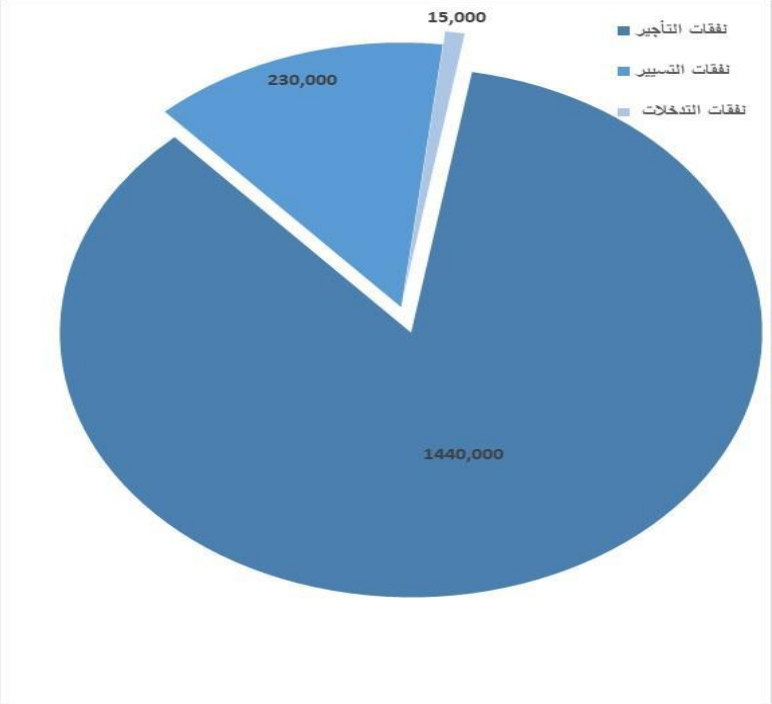

4. المعلومات المتعلّقة بنشاطها في مجال تنسيق برامج التدخّل ومتابعة نتائج التقارير الرقابية:

طبقا لأحكام الفصل الثاني من القانون عدد 50 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، تتولّى الهيئة تنسيق برامج تدخل هياكل الرقابة العامة لمصالح الدولة والمنشآت العمومية.

في هذا الإطار، تولت الهيئة مراسلة هيئات الرقابة العامة والتفقديات الوزارية من أجل تجميع برامج تدخلاتها، كما تولّت مراسلة محكمة المحاسبات قصد الحصول على برنامج تدخلها السنوي.

وعلى ضوء البرنامج السنوي لتدخل محكمة المحاسبات، الذي تمّت المصادقة عليه قبل الجلسة العامة للمحكمة بتاريخ 05 جانفي2021، تمّ تنظيم جلسة عمل مع رؤساء هيئات الرقابة العامة من أجل تنسيق برامج تدخل هذه الهيئات بما يضمن:

- ✓ تفادي حالات ازدواجية البرمجة والتداخل على مستوى الإنجاز،
- ✓ الحرص أكثر ما يمكن على إيجاد تكامل في عمليات الرقابة والتفقد،
- ✓ التثبت من إدراج مهام تشمل التدقيق في برامج وسياسات عمومية مختلفة،
- ✓ النظر في إمكانية القيام بمهمات رقابية مشتركة بما من شأنه تطوير نجاعة التدخّل الرقابي،

✓ ضمان تنوّع البرنامج العام السنوي لتدخل هياكل الرقابة العامة والتفقد ليشمل مختلف المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية والجمعيات والهياكل الأخرى غير المصنّفة.

1) على مستوى برامج تدخل هياكل الرقابة العامة:

يحتوي البرنامج السنوي العام للرقابة على المهام الرقابية المبرمج القيام بها من قبل هياكل الرقابة العامة والمصادق عليها من قبل سلط الإشراف.

وقد اشتمل البرنامج العام السنوي لتدخل هياكل الرقابة العامة بعنوان سنة 2021 على 31 مهمة رقابة وتدقيق معمّق و9 مهام تقييم لبرامج وسياسات عمومية (دون احتساب المهام الجارية بتاريخ 01 جانفي2021 بالنسبة لهياكل الرقابة العامة و63 مهمّة مبرمجة للتدقيق في حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية بالنسبة لهيئة الرقابة العامة للمالية).

وقد توزّعت المهام الرقابية المبرمجة بعنوان سنة 2021 حسب بيانات الجدول التالي:

هيئات الرقابة العامة	المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية الإدارية	المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية	الجمعيات والهياكل غير المصنّفة	تقييم برامج وسياسات عمومية	العدد الجملي لمهام التدقيق والرقابة والتقييم
هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	2	3	6	3	14
هيئة الرقابة العامة للمالية	1	7	6	6	20
هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	3	3	-	-	6
المجموع	6	13	12	9	40
النسبة	15 %	32,5%	30%	22,5%	100%

ويوضّح الرسم البياني التالي توزيع برامج تدخّل هيئات الرقابة العامة بين مختلف الهياكل الخاضعة للتدقيق.

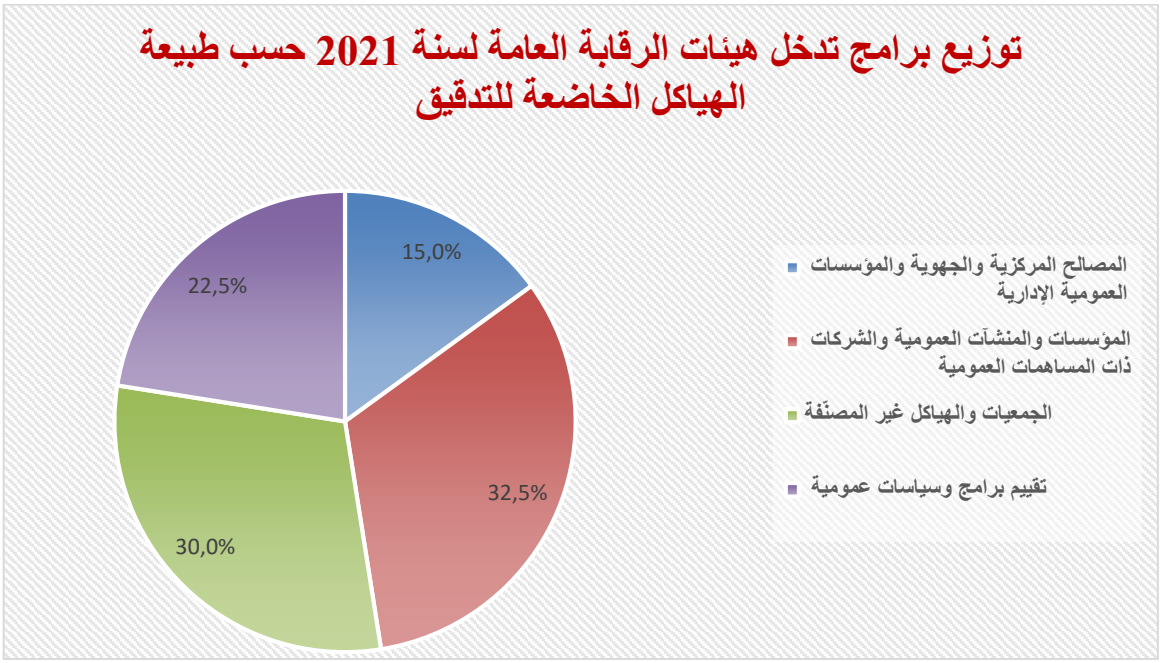

وتمثّل المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية نسبة 32.5 % من مجموع مهام التدقيق والتقييم بالهياكل الخاضعة للتدقيق وهي النسبة الأعلى مقارنة ببقيّة الهياكل، بالنظر إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي الهام وما له من تأثير على السياسات القطاعية والتوازنات المالية للدولة.

كما تحظى مهام تقييم البرامج والسياسات العمومية بنسبة مهمّة بالنظر لتطوّر المهام الموكلة إلى هياكل الرقابة والتدقيق في هذا المجال بشكل يمكّن من تطوير أساليب العمل المعتمدة وإرساء وتعديل بعض السياسات والبرامج العمومية على أسس ثابتة وعلمية بما من شأنه تطوير التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وتسعى الهيئة إلى تطوير وظيفة التنسيق بين مختلف برامج الهياكل الرقابية باعتماد مقاربة جديدة ترتكز على تحديد أولويات البرمجة والتدخل بالرجوع إلى خارطة المخاطر على المستوى الوطني وتطوير عمليات الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي لأعمال الرقابة بما يحقّق نجاعة الوظيفة الرقابية.

2) على مستوى برامج تدخل التفقديات العامة الوزارية:

تضمّن البرنامج السنوي العام للتدخل بالنسبة للتفقديات العامة الوزارية، طبقا لما تضمنته المراسلات الوزارية الواردة على الهيئة، **904** عملية تفقّد وبحث مبرمجة (دون احتساب المهام الجارية بالنسبة لعديد الوزارات بما في ذلك وزارة التربية باعتبار خصوصية الأبحاث ومهام التفقد المتواصلة بالمؤسسات التربوية والهياكل المتّصلة بها).

وقد توزّعت مختلف هذه التدخلات الرقابية حسب طبيعة الهيكل العمومي الخاضع للتفقّد والبحث كما يبرزه الجدول التالي:

التفقديات العامة الوزارية	المصالح المركزية والجهوية	المؤسسات العمومية الإدارية والجماعات المحلية	المؤسسات العمومية ذات الصبغة العمومية	والمنشآت والشركات المساهمات	الجمعيات والهياكل غير المصنّفة	العدد الجملي لمهام التفقد والأبحاث
التفقدية العامة للقوات المسلّحة بوزارة الدفاع الوطني	218	-	-	-	-	218
التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية	23	2	-	-	-	25
التفقدية العامة لوزارة العدل	5	5	-	-	-	10
التفقدية العامة لوزارة النقل واللوجستيك	1	-	10	-	-	11
التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	6	1	-	-	-	7
التفقدية العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1	1	1	1	1	4
التفقدية العامة لوزارة الصحة	184	1	1	1	2	188
التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	-	-	16	-	-	16
التفقدية العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2	9	1	-	-	12
التفقدية العامة لوزارة التربية	5	126	4	129	129	264
التفقدية العامة لوزارة الشؤون الدينية	48	1	-	1	1	50
التفقدية العامة لوزارة الشؤون الثقافية	7	2	5	4	4	18
التفقدية العامة لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن	12	-	1	3	3	16
التفقدية العامة لوزارة الشباب والرياضة	3	3	1	6	6	13
التفقدية العامة لوزارة التشغيل والتكوين المهني	4	-	1	-	-	5
التفقدية العامة لوزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	-	5	1	1	7
التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات	8	1	4	1	1	14
التفقدية العامة لوزارة تكنولوجيات الاتصال	1	-	4	-	-	5
التفقدية العامة لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	-	-	-	6	6	6
التفقدية العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية	2	2	-	4	4	8
التفقدية العامة لوزارة البيئة والشؤون المحلية	-	3	-	-	-	3
التفقدية العامة لوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (قسم التنمية والاستثمار والتعاون الدولي)	1	3	-	-	-	4
المجموع	532	157	57	158	158	904
النسبة (*)	82.3%	4.8%	8.3%	4.5%		100%

ملاحظة (*): تمّ احتساب النسبة الجملية دون الأخذ بعين الاعتبار لمهام وزارة التربية باعتبار نوعية التدخلات الخصوصية والمستمرة بالمؤسسات التربوية والجمعيات ذي العلاقة.

وتبرز البيانات الواردة ضمن الجدول أعلاه ، تركّز مهام التفقد والأبحاث المبرمجة بالهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارات بنسبة تفوق 82 % باعتبارها تمثّل نسبة هامة من الهياكل العمومية التي تكون موضوع عرائض أو شكايات أو إحالات من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتي تمثّل غالبا العنصر الأساسي لبرمجة مهامّ التفقد والأبحاث، بينما تبقى نسبة الجمعيات والهياكل غير المصنّفة الأخرى محدودة باعتبار ما تتطلّبه هذه الهياكل من تدقيق شامل ومعمّق ورقابة مستندية وميدانية لفترة هامّة نسبيّا وهو ما يستوجب فريق عمل متكامل يجمع مختلف الاختصاصات ، في حين تشكو جلّ التفقديات الوزارية حاليا من محدودية عدد الإطارات المنتمية لها والذي غالبا ما يكون أقلّ من عدد الخطط المنصوص عليها بالأمر المنظّم لها.

ويوضّح الرسم البياني التالي توزيع برامج تدخّل التفقديات العامة الوزارية لسنة 2021 حسب طبيعة الهياكل الخاضعة للتفقد.

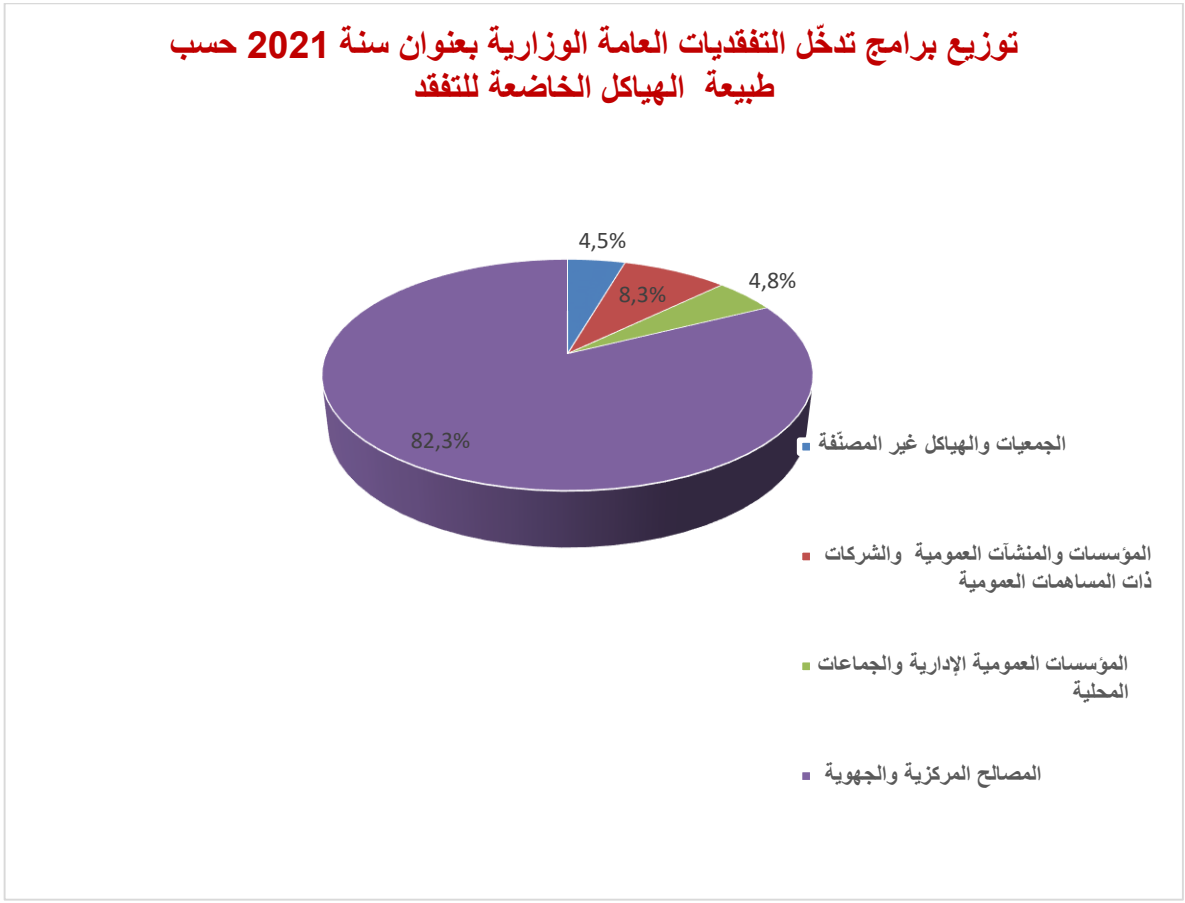

ويوضّح الجدول التالي عدد الإطارات المنتمية لمختلف التفقديات العامة الوزارية حسب المراسلات الواردة على الهيئة والذي يبلغ حاليا 220 إطارا موزّعا على 21 تفقدية عامة وزارية (دون إعتبار وزارة الدفاع الوطني التي لم تدل بعدد الإطارات العاملة بالتفقدية العامة للقوات المسلحة).

	التفقديات العامة الوزارية	عدد الإطارات		التفقديات العامة الوزارية	عدد الإطارات
1	التفقدية العامة للقوات المسلّحة بوزارة الدفاع الوطني	-	12	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الثقافية	9
2	التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية	22	13	التفقدية العامة لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	5
3	التفقدية العامة لوزارة العدل	4	14	التفقدية العامة لوزارة الشباب والرياضة	11
4	التفقدية العامة لوزارة النقل	6	15	التفقدية العامة لوزارة التشغيل والتكوين المهني	8
5	التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان	5	16	التفقدية العامة لوزارة السياحة	3
6	التفقدية العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	9	17	التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات	6
7	التفقدية العامة لوزارة الصحة	50	18	التفقدية العامة لوزارة تكنولوجيات الاتصال	11
8	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	9	19	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	5
9	التفقدية العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	8	20	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية	8
10	التفقدية العامة لوزارة التربية	30	21	التفقدية العامة لوزارة البيئة	3
11	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الدينية	4	22	التفقدية العامة لوزارة الاقتصاد والتخطيط	4
	المجموع				220

ويعّد عدد الإطارات العاملة حاليا بهياكل التفقد الوزارية محدودا بالرجوع إلى حجم المهام الموكولة إليها وعدد الهياكل الخاضعة للتفقّد سواء كانت وزارات ومصالح جهوية أو مؤسسات عمومية إدارية أو مؤسسات ومنشآت عمومية أو مساهمات عمومية أو جمعيات وهياكل أخرى، وهو ما يتسبّب في تأجيل عديد المهام المبرمجة خاصّة في ظل تزايد طلبات الأبحاث. الأمر الذي يستوجب حتما تدعيم هذه الهياكل بالكفاءات المختصة في المجال الرقابي وبالوسائل التكنولوجية الحديثة، علاوة على تطوير مناهج وبرامج التكوين وبناء القدرات بما يتلائم مع المعايير الدولية في هذا المجال.

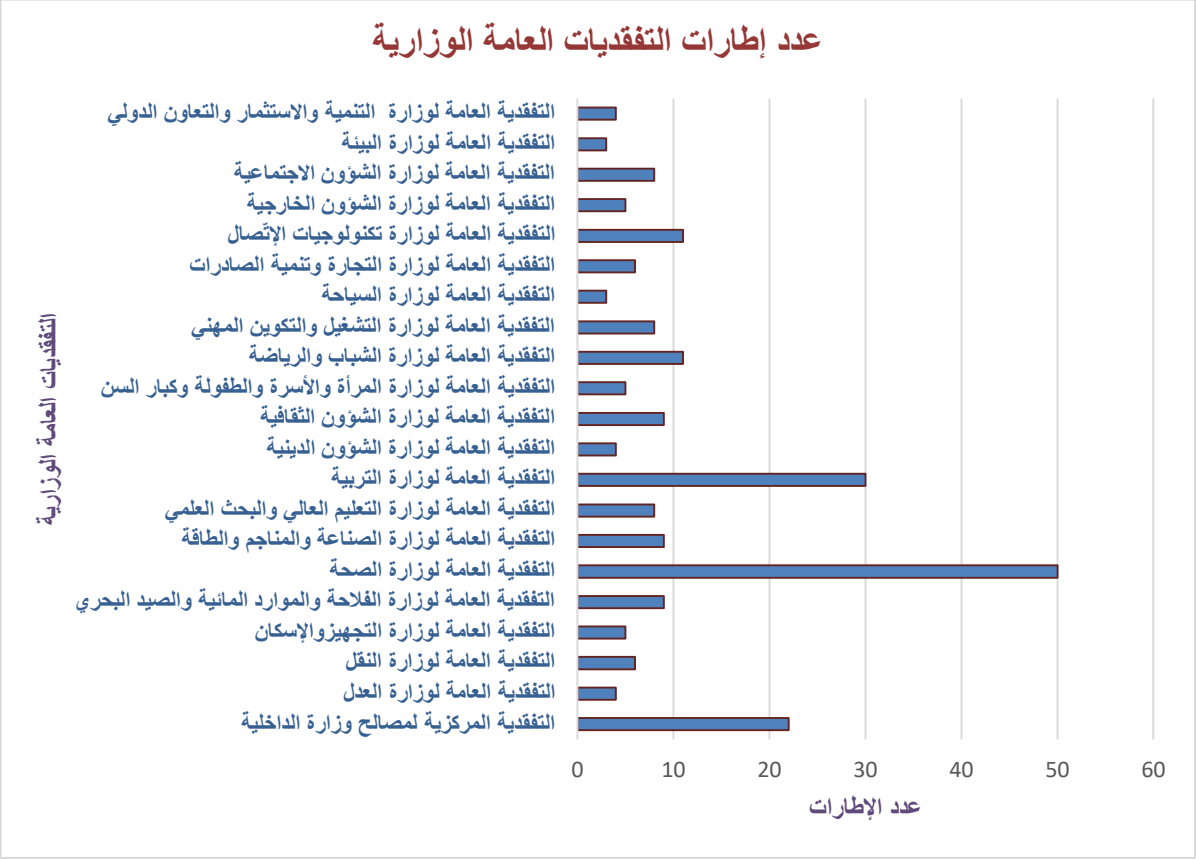

5. المعطيات الإحصائية الخاصة بنشاطها

تتولّى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية طبقا لمقتضيات القانون عدد 50 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993، تنسيق برامج تدخل هياكل المراقبة العامة لمصالح الدولة والمنشآت العمومية ودراسة وإستغلال تقاريرها والتقارير الصادرة عن التفقديات الوزارية وإقتراح ما تراه من إجراءات كفيلة بتلافي النقائص وتحسين طرق التصرف ومتابعة تنفيذها.

في هذا الإطار، تولت الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (كامل سنة 2021 والنصف الثاني من سنة 2020) دراسة وإستغلال 88 تقريرا رقابيا توزعت بين تقارير صادرة عن هيئات الرقابة العامة الثلاث(52 تقرير رقابي من ضمنها 24 تقرير صادر عن هيئة الرقابة العامة للمالية و15 تقرير صادر عن هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية و12 تقرير صادر عن هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية و1 تقرير مشترك صادر عن هيئات الرقابة العامة الثلاث) وتقارير صادرة عن محكمة المحاسبات (26 تقرير) وتقارير صادرة عن بعض التفقديات الوزارية (11 تقرير تفقد صادرة عن 6 تفقديات وزارية) وذلك طبقا لما يبيّنه الرسم التالي :

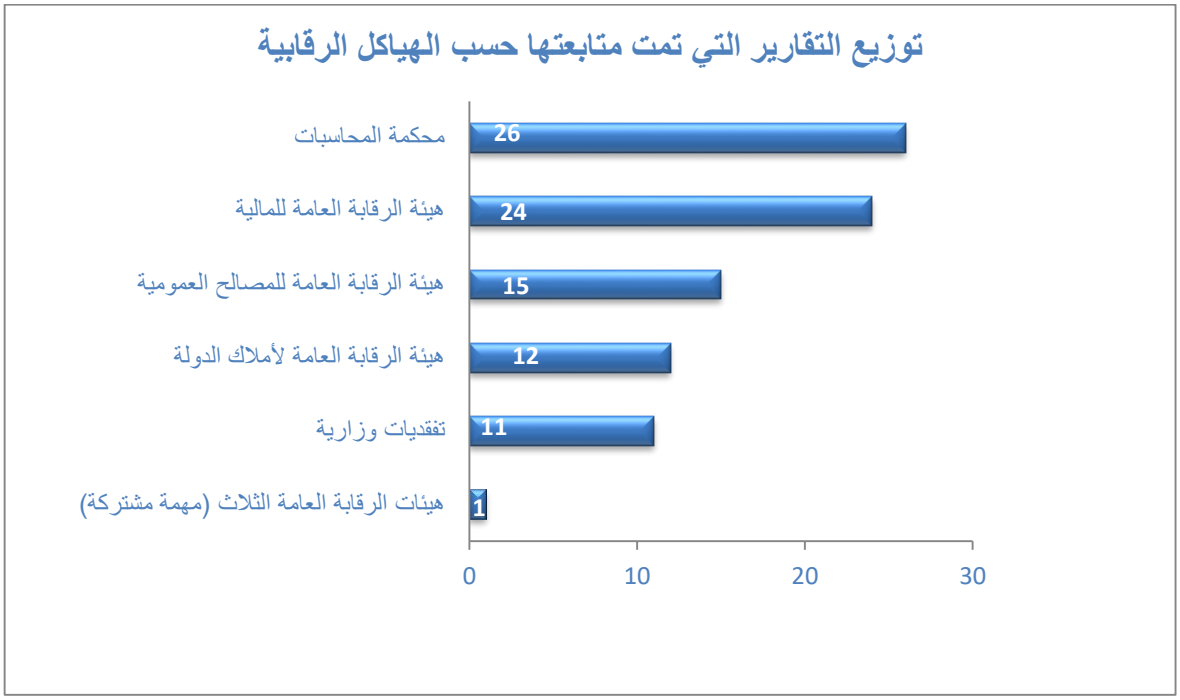

كما تولت الهيئة خلال نفس الفترة تأمين 101 متابعة لنتائج التقارير الرقابية على مستوى هياكل التصرف من أجل متابعة مدى إلتزام الهياكل المعنية بالرقابة بتدارك النقائص والإخلالات التي رصدتها التقارير الرقابية وتنفيذ الإصلاحات المستوجبة بشأنها (هنالك 13 تقرير رقابي كان موضوع متابعتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير).

وقد توزعت أعمال المتابعة التي تولت الهيئة إنجازها بين متابعات أولى شملت تقارير رقابية حديثة نسبيا (36 متابعة) وبين متابعات لاحقة شملت تقارير رقابية سبق أن كانت موضوع متابعة أو متابعات سابقة من قبل الهيئة (66 متابعة) وذلك للتأكد من مدى تقدم هياكل التصرف في تجسيم توصيات الإصلاحات.

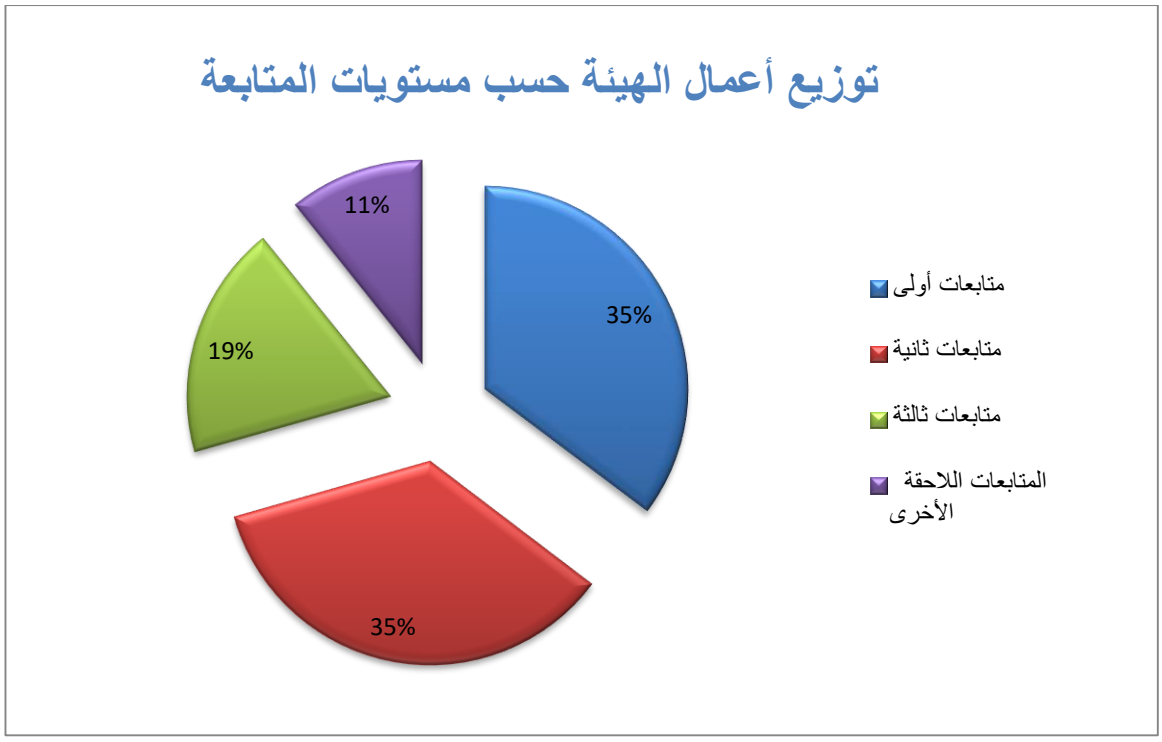

وقد بلغ العدد الجملي للنقائص والإخلالات التي تولت الهيئة متابعتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير **4700** نقيصة أو إخلال شملت مختلف جوانب التصرف العمومي، بدءا من النقائص الموجودة على مستوى تنظيم الهياكل العمومية وغياب الأدوات التنظيمية الضرورية لعملها وعدم تطوير الأنظمة المعلوماتية المعتمدة وتحقيق الإندماج بينها، إلى غاية عدم إحكام التصرف في الموارد البشرية وفي الممتلكات ، مرورا بأخطاء التصرف المرتكبة في المجالين المالي والمحاسبي وعلى مستوى إنجاز الشراءات العمومية ومتابعة تنفيذها ، وذلك علاوة على النقائص المسجلة على مستوى الأنشطة الفنية للهياكل المعنية بالمراقبة .

وحرصت الهيئة على أن تتّسم أعمال المتابعة بأكبر قدر من النجاعة والشمولية من خلال عدم الإقتصار على المتابعة المستندية للتقارير الرقابية وتبادل المراسلات مع الهياكل المعنية، وإنجاز معاينات ميدانية وعقد جلسات عمل مشتركة مع المسؤولين الأول بهذه الهياكل من أجل التسريع في نسق الإصلاحات وتذليل الصعوبات التي قد تحول أحيانا دون تنفيذ التوصيات.

كما سعت الهيئة في إطار إضفاء مزيد من النجاعة على أعمالها، إلى تشريك كل الجهات المعنية بمسارات الإصلاح والتي لها علاقة مباشرة بتنزيل التوصيات المضمنة بالتقارير الرقابية حيز التطبيق، على غرار وزارات الإشراف القطاعي أو وزارة الماليّة أو رئاسة الحكومة وذلك من خلال عقد جلسات عمل مشتركة بمقر الهيئة أحيانا وتوجيه مراسلات لهذه الجهات أحيانا أخرى من أجل تجاوز بعض الإشكاليات التي تتطلب تدخلها وتذليل بعض الصعوبات التي تحول أحيانا دون تحقيق الإصلاحات.

وقد ساعدت أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة خلال كامل سنة 2021 والنصف الثاني من سنة 2020 على إصلاح **2896** إخلالا من مجموع الإخلالات موضوع المتابعة أي بنسبة إصلاح إجمالية بلغت **62 %**.

وشملت أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير **96 هيكلا عموميا** بين مصالح إدارية مركزية (رئاسة الجمهورية، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التعليم العالي، وزارة التكوين المهني والتشغيل، الإدارة العامة للديوانة...) ومصالح إدارية جهوية (المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بصفاقس1 وصفاقس 2، الإدارة الجهوية للتجهيز بسوسة) ومؤسسات ومنشآت عمومية (شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية، مؤسسة التلفزة التونسية ، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة....) وشركات ذات مساهمات عمومية (صندوق الودائع والأمانات، الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة التونسية لمواد التزييت ...) وصناديق خزينة وشركات مصادرة وجمعيات وهياكل غير مصنفة (تعاونية موظفي مؤسسة الإذاعة والتلفزة، تعاونية القضاة، الجامعة التونسية لكرة القدم، ...).

كما شملت أعمال المتابعة أيضا **برامج وسياسات عمومية ومحاور أفقية** ترجع بالنظر إلى هياكل مختلفة من خلال متابعة التقارير الرقابية المتعلقة بتقييم إجراءات متابعة قرارات سحب الإمتيازات الجبائية والمالية والتي شملت علاوة على الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية بوزارة المالية، الوكالة الوطنية لحماية المحيط، الدواوين الجامعية، وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية ، أو كذلك التقارير المتصلة بصيانة شبكة الطرقات المرقمة أو بالأراضي الفلاحية المهيكلة وبتقييم إعادة توظيف العقارات الفلاحية المسترجعة أو بالإستراتيجية الوطنية لتطوير الإدارة الإلكترونية .

توزيع المتابعات حسب طبيعة الهياكل والملفات

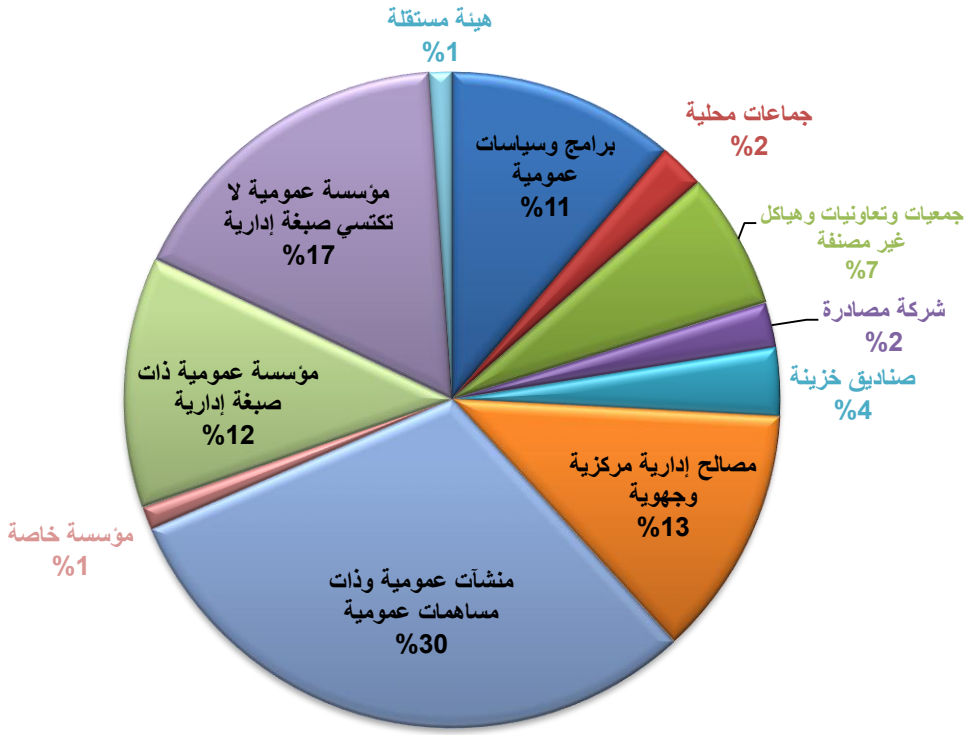

دراسة نتائج التقارير الرّقابيّة ومتابعة تنفيذ الإصلاحات

تتولى الهيئة دراسة نتائج التقارير الرقابية الواردة عليها من قبل هيئات الرقابة العامة والتفقديات الوزارية أو المنشورة على الموقع الرسمي لمحكمة المحاسبات، ثم إستخراج أبرز النقائص والإخلالات التي رصدتها تلك التقارير على مستوى مختلف مجالات التصرف العمومي وتبويبها ضمن محاور للمتابعة، ثم مساءلة الجهات المعنية بالرقابة عن الإجراءات المتخذة من قبلها من أجل تدارك تلك النقائص والإخلالات ومتابعة تنفيذ الإصلاحات المستوجبة بشأنها. وتتمّ عملية المتابعة في مرحلة أولى من خلال تبادل المراسلات والوثائق مع الجهات المعنية، ثم في مرحلة

ثانية من خلال القيام بزيارات ميدانية لمقراتها وعقد جلسات عمل مشتركة مع المسؤولين بهذه الهياكل من أجل التسريع في نسق الإصلاحات وتذليل الصعوبات المطروحة وتنفيذ التوصيات المستوجبة، وتسمى كامل هذه المرحلة بمرحلة المتابعة الأولى للتقرير الرقابي.

وعلى ضوء النتائج المحققة خلال هذه المتابعة والتي يتم إستعراضها بالنقاش والتداول أمام مجلس الهيئة، يقرر المجلس إما مواصلة متابعة نتائج التقرير الرقابي في إطار متابعة لاحقة لإستكمال مسار الإصلاح، وإما إقرار إنهاء متابعته وذلك إذا ما تبين للمجلس توفّق الهيكل المعني في إصلاح نسبة هامة من الإخلالات مع إستعداده التام لمواصلة تدارك الإخلالات المتبقية.

كما يمكن أيضا لمجلس الهيئة أيضا إتخاذ قرار **بإيقاف المتابعة** إذا ما تبيّن له انعدام الجدوى من مواصلة متابعة تقرير رقابي وذلك إمّا لطول الحيز الزمني الذي يمكن أن يستغرقه إصلاح الإخلالات المتبقية أو لعدم قدرة الهيكل المعني على الإصلاح أو كذلك لارتباط تحقيق الإصلاحات المتبقية بهياكل أخرى (وزارات الإشراف القطاعي، وزارة المالية، رئاسة الحكومة...).

ويبرز الجدول التالي النتائج الإجمالية لدراسة واستغلال التقارير الرقابية وتنفيذ الإصلاحات المستوجبة من قبل هياكل التصرف المعنية بالرقابة موزّعة حسب سلطة الإشراف القطاعي الراجعة لها بالنظر:

الإشراف القطاعي	موضوع التقرير	عدد النقائص المستخرجة (1)	النقائص التي تمّ تداركها (2)	نسبة الإصلاح والتدارك (%)
رئاسة الجمهورية	رئاسة الجمهورية	290	233	80
	المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية	42	29	69
رئاسة الحكومة	الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإدارة الالكترونية 2009-2014	25	6	24
	مؤسسة التلفزة التونسيّة	155	92	59
	إذاعة شمس أف أم	26	13	50
	المركز الإفريقي لتحسين مستوى الصحفيّين والاتصاليين	31	6	19
	دار الصباح	15	11	73
	مؤسسة الإذاعة التونسيّة	13	12	92
وزارة الداخلية	الديوان الوطني للحماية المدنية	61	13	21

	ولاية القيروان	21	12	57
	صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية	44	33	75
	التصرف في الأملاك العقارية ببلدية تونس	84	64	76
وزارة الشؤون الخارجية	وزارة الشؤون الخارجية	20	15	75
وزارة المالية	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 1	45	7	16
	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 2	31	10	32
	نتائج تقييم إجراءات ومتابعة قرارات سحب الامتيازات الجبائية والمالية	30	10	33
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	26	10	38
	صندوق الودائع والأمانات	40	27	68
	وكالة الكحول	72	34	47
	الشركة التونسيّة للتّأمين وإعادة التّأمين	35	17	49
	مركز الإعلامية بوزارة المالية	59	31	53
	الشركة التونسية للضمان	44	33	75
	متابعة قرارات سحب الامتيازات المالية والجبائية المسندة في القطاع الصناعي	24	19	79
	التصرف في المحجوزات الوقتية بالمكتب الحدودي بميناء حلق الوادي الشمالي	20	18	90
	المركز الطبي للديوانة	30	26	87
وزارة الاقتصاد والتخطيط (التنمية والتعاون الدولي)	الوكالة التونسية للتعاون الفني	42	35	83
	وزارة التنمية والتعاون الدولي	117	107	91
	التصرف في الدين العمومي الخارجي	11	9	82
وزارة الشؤون الاجتماعية	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	58	14	24
	مصحتا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالعمران والخضراء	101	46	46
	معهد الصحة والسلامة المهنية	35	32	91
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	شركة اسمنت أم الاكليل	45	10	22
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين	13	3	23
	الشركة التونسية لمواد التزييت	77	40	52
	الوكالة العقارية الصناعية	121	88	73

	صندوق الانتقال الطاقي	16	12	75
	المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية	62	38	61
	شركة تنمية واستغلال فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس	52	38	73
	شركة الجنوب للخدمات	43	19	44
وزارة التجارة	تفقد محوري بإدارة الشؤون الإدارية والمالية	16	12	75
وزارة الفلاحة والموارد المائية	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة	27	5	19
	شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال	29	20	69
	ديوان الحبوب (نشاط تجميع الحبوب)	39	18	46
	ديوان الحبوب (التصرف المالي)	31	15	48
	الرصيد العقاري لديوان الأراضي الدولية	27	20	74
وزارة الصحة	مستشفى الأطفال بباب سعدون.	28	23	82
	مركز الدراسات الفنية والصيانة البيولوجية الطبية والاستشفائية	72	45	63
	المركب الصحي بجبل الوسط	195	117	60
وزارة التربية	المندوبية الجهوية للتربية بسوسة	30	1	3
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على المؤسسات الخاصّة للتعليم العالي	35	14	40
	كلية العلوم القانونية والاقتصاديّة والتصرّف بجندوبة	66	59	89
	البرنامج الوطني للبحث العلمي	50	46	92
	المدرسة العليا الخاصة للمهندسين والدراسات التكنولوجية بتونس	21	21	100
	الجامعة الافتراضية	95	82	86
	المعهد العالي للغات الحية بتونس.	35	28	80
	القطب التكنولوجي ببرج السدرية	94	56	60
وزارة النقل	المعهد الوطني للرصد الجوي	35	7	20
	الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت	106	62	58
وزارة التجهيز والإسكان	منظومة صيانة الطرقات المرقمة	41	7	17
	شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	21	7	33
	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	140	61	44
	الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسوسة	26	19	73
	برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى	54	45	83

	شركة تونس الطرقات السيارة	58	52	90
	الشركة العامة للمقاولات والأشغال "سومتراجات"	75	71	95
	مركز تجارب وتقنيات البناء	29	16	55
الوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	تقييم إعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة	35	2	6
	الأراضي الفلاحية المهيكلة	63	8	13
	لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري الديموقراطي	30	24	80
	التصرف في إدارة الشؤون الإدارية والمالية بإدارة الملكية العقارية	53	50	94
	تدقيق حسابات صندوق ضحايا حوادث المرور	27	16	59
وزارة البيئة	مركز تونس الدولي لتكنولوجيات البيئة	47	31	66
	صندوق مقاومة التلوث	47	32	68
	التصرف في الملك العمومي البحري بولايات سوسة والمنستير و المهدية	27	20	74
	الديوان الوطني للتطهير	79	47	59
	الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	58	49	84
	وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي	77	40	52
وزارة السياحة	شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية	28	25	89
وزارة الشؤون الثقافية	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية	138	128	93
وزارة التكوين المهني والتشغيل	تدقيق أداء وزارة التكوين المهني والتشغيل(الميزانية حسب الأهداف)	35	33	94
	المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية	35	33	94
هياكل أخرى	تعاونية القضاة	27	8	30
	الجامعة التونسية لكرة القدم	60	10	17
	الجامعة التونسية لألعاب القوى	70	54	77
	تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح	59	28	47
	الهيئة الوطنيّة لحماية المعطيات الشخصيّة	56	0	0
	الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	32	25	78
	تعاونية موظّفي الإذاعة والتلفزة	66	32	48
المجمـــــــوع		**4700**	**2896**	**%62**

6. فضاء النفاذ إلى المعلومة:

يتضمّن هـذا الفضاء النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بقانون النفاذ إلى المعلومة كما يتضمّن أيضا:

- أنموذج من مطلب النفاذ إلى المعلومة.
- أنموذج من مطلب تظلّم.
- بيانات تخصّ المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه.
- التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة.

III. الردّ عـلى مطالب النفاذ إلى المعلومة:

تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية والمالية بعنوان سنة **2022** الردّ على عـدد **04** مطالب للنفاذ إلى المعلومة وردت عبر البريد الإلكتروني ومكتب الضبط كما يبيّنها الجدول التالي:

العدد الترتيبي	طريقة ورود المطلب		طالب المعلومة		الصورة المطلوبة للنفاذ إلى المعلومة			مطلب النفاذ إلى المعلومة	
	مكتب الضبط	البريد الإلكتروني	شخص طبيعي	شخص معنوي	عين على المكان	نسخة ورقية	نسخة إلكترونيةٌ	موضوع المطلب	مآل المطلب
01		مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدّمت به السيدة (ل.ك) بتاريخ 14 فيفري 2022	*				*	حول الأعمال الرقابية التي تعهّدت بها الجهات المختصّة بخصوص الشركة الوطنية لحماية النباتات الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة والموراد المائية والصيد البحري إلى حدود سنة 2021	تمّت إجابة المعنية بالأمر بمقتضى ردّ عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 03 مارس 2022
02		مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدّم به السيد (س.ب) بتاريخ 04 مارس 2022	*			*		حول تقارير التفقّد المنجزة من طرف وزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري بخصوص شركة سباق الخيل مع حجب المعطيات الشخصية	تمّت إجابة المعني بالأمر بمقتضى ردّ عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 23 مارس 2022
03		مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدّم به السيد (س.ب) بتاريخ 12 أكتوبر 2022	*			*		حول تقارير التفقّد المنجزة من طرف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بخصوص شركة سباق الخيل.	تمّ إجابة المعني بالأمر بمقتضى ردّ عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 10 نوفمبر 2022

04	مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدّمت به منظمة "أنا يقظ"بتاريخ 11 نوفمبر2022			*		*	*	الحصول على نسخة من التقارير السنوية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنوات 20/2020/2019 21	تمّ إجابة المنظّمة بمقتضى المراسلة عدد 342 بتاريخ 29 نوفمبر 2022

IV. إرساء منظومة التصرّف في الأرشيف الخاصّ بالهيئة ودعمه بالموارد البشرية اللازمة:

تزخر الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بأرشيف هام وقيم يعود تاريخ بعض الوثائق إلى أوائل التسعينات عند تأسيس الهيئة ويتكون هذا الأرشيف أساسا من تقارير رقابية أنجزتها هياكل الرقابة العامة، بالإضافة إلى تقارير تفقّد وتقارير نشاط التفقديات الوزارية ووثائق وملفات إدارية تهمّ الجوانب الإدارية والمالية للهيئة منذ تأسيسها سنة 1993.

وتطبيقا لأحكام القانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت1988 المتعلق بالأرشيف والأمر عدد 1981لسنة 1988 المؤرخ في13 ديسمبر 1988 المتعلّق بضبط شروط وتراتيب التصرف في الأرشيف الجاري والأرشيف الوسيط وفرز وإتلاف الأرشيف وتحويل الأرشيف والاطلاع على الأرشيف العام، تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية القيام بمهمّة جرد وتنظيم الأرشيف وفقا للقوانين وللتراتيب الجاري بها العمل.

كما تمّ في هذا الإطار، إنطلاقا من **01 أفريل 2022** تدعيم الموارد البشرية بالهيئة بمتصرّف في الأرشيف والوثائق تولّي مهمّة تنظيم أرشيفها ومواصلة القيام بعملية جرد وحصر لعدد كبير من الوثائق والملفات الإدارية التقارير الرقابية المتوفّرة بالهيئة وترحيل عدد هام من حافظات الأرشيف إلى مؤسسة الأرشيف الوطني.

كما حرصت الهيئة العليا في نفس السياق، على وضع منظومة إلكترونية للتصرّف بالأرشيف الخاصّ بالتقارير الرقابية والأعمال المتصّلة بمجالس الهيئة من محاضر وجداول أعمال ومذكّرات، وإنطلقت الهيئة في عملية تخزين محتوى الحافظات الأرشيف التي تمّ جردها سابقا داخل منظومة التصرّف في الأرشيف.